المساهمة الفعلية لمنظمة الأوبك في تحديد مستقبل الأسعار واستقرارها في سوق النفط العالمية بعد الأزمة النفطية لسنة 2014، ودور الجزائر في ذلك

The Actual Contribution of OPEC to Determine the Future of Prices and Stability in the Global Oil Market After the Oil Crisis of 2014, and the Role of Algeria in That

د.بن عباس شامية

جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر

chamiasiham@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/12/28 تاريخ القبول: 2020/07/04

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي يشهدها العالم من تقلبات في أسعار النفط، وما يترتب عليها من تداعيات على توازن أسواق النفط العالمية، مما يفرض على منظمة الأوبك البحث عن أساليب جديدة في المحافظة على توازن تلك الأسواق واستقرارها، كون الأوبك تمتلك احتياطيات نفطية ضخمة وإنتاج مرتفع يجعلها تفرض سيادتها الدولية في تحديد مستقبل أسعار النفط، كما اعتمدنا في دراستنا على إبراز دور الجزائر في التنسيق بين أعضاء منظمة الأوبك في إعادة النظر في سياستها الإنتاجية والتسويقية من خلال تكثيف التعاون مع غيرها من مصدري النفط سواء أعضاء في الأوبك أو غير أعضاء فيها، وذلك لتستطيع البقاء في ساحة المنافسة النفطية العالمية الشرسة.

وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية وهي أن منظمة الأوبك استطاعت إبراز دورها في الصناعة النفطية، وممارسة ضغطها على الدول الصناعية، من خلال التحكم في حجم الإمدادات النفطية بعد الأزمة الراهنة.

الكلمات المفتاحية: منظمة الأوبك، أسعار النفط، الإمدادات النفطية، الصناعة النفطية، المنافسة النفطية، السياسة الإنتاجية والتسويقية.

Abstract: This paper aims to study the fundamental issues in the world of fluctuations in oil prices and the consequent repercussions on, forcing OPEC to look for new methods the balance of world oil markets, on new methods in maintaining the balance of these markets and stability, OPEC has huge oil reserves and high production making it impose its international sovereignty in determining the future of oil prices, highlighting the role of Algeria in coordination among OPEC members in reviewing its production and marketing policy by intensifying cooperation with other oil exporters whether members of OPEC or non-members, in order to remain in the arena of fierce global competition in the oil markets. The study reached a fundamental result that OPEC was able to highlight its role in the oil industry, and exert pressure on industrialized countries, By controlling the volume of oil supplies after the current crisis.

***Key Words*:** OPEC, Oil prices, Oil supplies, Oil industry, Oil competition, Productive and marketing policy.

JEL Classification: L71, D43, P28, P44.

*مرسل المقال: بن عباس شامية (chamiasiham@yahoo.fr).

المقدمة:

يلعب النفط دورا حيويا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته في جميع القطاعات فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، مما اكسبه مكانة مهمة ضمن اطر التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية، وعلي هذا الأساس خضعت صناعة النفط العالمية لهيمنة شركات النفط الاحتكارية، إذ كانت القوة المسيطرة على تجارة النفط الدولية، والمحدد الرئيسي لسياسات الإنتاج والأسعار التي استهدفت تعظيم أرباح هذه الشركات وتحقيق أهداف الدول الصناعية الكبرى، في حين أَن الدول المنتجة اقتصر دورها في الحصول على عائدات مالية زهيدة، وجبايتها تتمثل أغلبها في الضرائب.

هذا الوضع أثار حفيظة الدول المنتجة وحتم ضرورة اتخاذ موقف موحد، لذلك قامت ولأول مرة في تاريخ الصناعة النفطية مجموعة من الدول النامية بتحدي هذه الشركات العملاقة، بالتكتل في إطار ما يسمى منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) التي شهد العالم ميلادها في الستينات ببغداد، كما وصلت درجات التنسيق والتشاور بينها إلي مرحلة متقدمة جدا ساعدتها في ذلك حركات التحرر ونمو الصناعات الوطنية، بالإضافة إلى المحاولات الجادة للدول المنتجة بتأميم قطاع الطاقة لديها، ومنذ مطلع السبعينات عملت منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك علي فرض سيادتها وإبراز دورها في الصناعة النفطية وممارسة ضغطها على الدول الصناعية، وهو الأمر الذي أعطها دفعا قويا في البحث عن ممارسة حقها في تسعير النفط أو التحكم في أسعاره.

طرح الإشكالية: أعطت منظمة الأوبك منذ نشأتها موقعا صلبا، انعكس بدوره على وجود أرضية مناسبة لممارسة حقها في تقرير مصيرها الاقتصادي، والأخذ بزمام الأمور في ما يخص سياسات التسعير الخام، والحيلولة دون أن تصل أسعاره إلى مستويات متدنية جدا تضرب اقتصادياتها، إلا أن ما تتعرض له السوق النفطية العالمية من هزات متتالية من انخفاض الأسعار، وخاصة في السنوات الأخيرة أي من سنة 2014 إلي يومنا هذا، دفع بمنظمة الأوبك للبحث عن أساليب جديدة في تحريك أسعار النفط الخام والتأثير في مستويات أسعاره في السوق الدولية من خلال حصتها، مع المحافظة على استقرار السوق النفطية العالمية، ومن خلال الجولة الماراطونية التي قامت بها الجزائر في التنسيق بين عدة دول من داخل وخارج منظمة (أوبك)، بهدف تقريب الرؤى والخروج بقرار مشترك خلال الاجتماع التشاوري الذي انعقد في الجزائر، للتدخل وفرض أرائها في الساحة النفطية لتخفيض الإنتاج، مع فرض أساليب وأسقف للتسعير بغية إنعاش سعر البرميل.

ومن هنا تتجلى معالم الإشكالية التي سنحاول معالجتها من خلال هذا البحث، والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي: كيف ساهمت منظمة الأوبك في تحديد مستقبل أسعار النفط واستقرارها في أسواق النفط العالمية بعد أزمة 2014، والى أي مدى نجحت الجزائر في ذلك؟

فرضية الدراسة: لكي يتم القيام بدراسة يراعى فيها كل من الإشكالية المطروحة أعلاه، فقد تمت صياغة الفرضية العامة للدراسة على الشكل التالي:

"في ظل الأزمات العالمية الحديثة والانهيارات في سوق النفط، وبالرغم من أن الأوبك ليست المتحكم الوحيد في السوق النفط العالمي، لكن كونها الأقوى من حيث الاحتياطي والإنتاج، تستطيع التحكم في سعر النفط وكذلك التوازن بين العرض والطلب في أسواق النفط العالمية".

أهداف الدراسة: نسعى من خلال دراستنا، إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخص أهمها كالآتي :

- محاولة استعراض مكانة منظمة الأوبك في الصناعة النفطية؛
- فهم مدى تأثير منظمة الأوبك على أسعار النفط العالمية؛
- معرفة أهم الميكانيزمات والأدوات المستخدمة للتأثير على سوق النفط لإعادة استقراره من طرف المنظمة والفاعلين الآخرين في السوق، ودور الجزائر في ذلك؛
- معرفة أهم توقعات منظمة الأوبك المستقبلية في سوق النفط العالمي.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة من خلال توجه العديد من الاهتمامات البحثية العلمية إلى تناول موضوع الصناعة النفطية بصفة عامة، وموضوع الهيئات والمنظمات المسئولة عن هذه الصناعة بصفة خاصة في مختلف الدول المتقدمة منها والنامية، والتي تتمثل أساسا في دراسة منظمة الأوبك لما لها من تأثير على معطيات عرض النفط في السوق العالمي وعلى أنظمة استغلاله للدول المنظمة لها، خاصة وأن الأسواق الحالية للنفط تشهد حالة عدم الاستقرار نتيجة تذبذب أسعار النفط الذي يعد سمة من سمات السوق، ولكن ما جرى منذ منتصف سنة 2014 هو انهيار في الأسعار غير معهود، لذلك ارتأينا أن ندرس منظمة الأوبك وكيف يمكن لها البحث عن أساليب جديدة للمحافظة على التوازن في أسواق النفط العالمية.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يسمح بوصف المتغيرات كذلك التطورات التاريخية والزمنية لمنظمة الأوبك، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لفهم آليات عمل السوق وكيفية تأثير إجراءات منظمة الأوبك على السوق بشقيه(العرض والطلب)، وكيف ينعكس ذلك على السوق النفطية العالمية ككل.

خطة الدراسة: تناول موضوع الدراسة العناصر الآتية:

- مكانة منظمة الأوبك في الصناعة النفطية؛
- السياسات الإستراتيجية التي اتخذتها الأوبك منذ إنشائها إلى غاية سنة 2018؛
- دور منظمة الأوبك في مواجهة الأزمة النفطية لسنة 2014؛
- توقعات منظمة الأوبك المستقبلية في سوق النفط العالمي.

1.مكانة منظمة الأوبك في الصناعة النفطية:

حظيت منظمة الأوبك منذ نشأتها، بدور كبير في ساحة السوق العالمية للنفط، حيث أنها تهدف إلى تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها، حتى تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وهي بذلك تحاول حماية مصالح الدول المنتجة للنفط، التي تعتمد على دخل ثابت للتنمية والتطوير،كما تضمن للدول المصدرة للنفط حمايتها من الدول المستهلكة التي تؤثر عليها من الناحية الاقتصادية، وكذلك تحدد العوامل التي تؤدي إلى تدهور الأسعار في السوق العالمية وتحاول معالجتها حتى لا تؤثر على السوق العالمي.

1.1.التعريف بمنظمة الأوبك:

أنشئت منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في 14 سبتمبر 1960 في العاصمة العراقية بغداد باتفاق خمس دول منتجة للنفط، وهذه الدول هي: فنزويلا،إيران،العراق،الكويت والمملكة العربية السعودية، وتضم المنظمة حاليا أربعة عشرة دولة، حيث كان مقر منظمة الأوبك في جنيف بسويسرا في السنوات الخمس الأولى من وجودها، ثم تم نقلها إلى فيينا بالنمسا في 1 سبتمبر 1965 (أحمد س.، 1982، صفحة 75). والجدول الموالي يوضح هذه الدول وسنة انضمامها:

الجدول 01: "دول منظمة الأوبك"

الدولة	العراق	المملكة العربية السعودية	الكويت	فنزويلا	إيران	قطر	اندونيسيا
سنة الانضمام	1960	1960	1960	1960	1960	1961	1962-2008، 2016
الدولة	**ليبيا**	**الإمارات**	**الجزائر**	**نيجيريا**	**الإكوادور**	**الغابون**	**انغولا**
سنة الانضمام	1962	1967	1969	1971	1973- 1992، 2007	1975- 1985، 2016	2007

المصدر: (الأوبك، اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، 2016).

وبذلك أصبحت الأوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، والسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول وترتيبات الإنتاج.

كما لدى الأوبك سلة من الخامات تعتبر مرجعا لقياس متوسط سعر البرميل، حيث تضم اثني عشر نوعا، وهي: خام صحاري الجزائر، ميناس الاندونيسي، الإيراني الثقيل،البصرة العراقي، خام التصدير الكويتي، خام السدر الليبي، خام بوني النيجيري، الخام البحري القطري، الخام العربي الخفيف السعودي، خام مربان الإماراتي، الخام الفنزويلي الخفيف وجيراسول الأنغولي (الأوبك، منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، 2010).

وتصنف الأوبك على أنها منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي وبموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، وهي ليست مؤسسة تجارية ولا تدخل في عمليات مادية وتجارية، ويعتبر الأمين العام للمنظمة هو الشخص القانوني

المسئول عن أعمالها، كما أن موظفيها يعدون موظفين مدنيين دوليين، وتوفر دول أوبك حاليا 40% من النفط العالمي ولديها احتياطات أكيدة تمثل 80% من نفط العالم، وتتكون المنظمة من ثلاثة أجهزة، هي: (مشدن، 2004، صفحة 25)

أ- **المجلس الوزاري:** يعتبر السلطة العليا لمنظمة الأوبك ويعمل وفق مبادئ وأسس الإجماع، وهو مسئول عن وضع وصياغة السياسة ويتكون من وفود تمثل الدول الأعضاء، وبموجب دستور المنظمة يعقد المجلس الوزاري اجتماعين عاديين كل سنة، وقد ينعقد المجلس في دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو في المنظمة، بواسطة الأمين العام للمنظمة الذي يقوم بالتشاور مع رئيس المؤتمر.

ب- **مجلس بالمحافظين:** يتألف من ممثل من كل بلد عضو بموافقة المؤتمر، وتستمر هذه العضوية لمدة سنتين، ويعقد المجلس اجتماعين عاديين سنويا، ويمكن أن يعقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة بطلب من رئيس المجلس والسكرتير العام أو بطلب من ثلثي مجموع المحافظين، ويشرف المجلس على توجيه الإدارة وتنفيذ مقررات المؤتمر ورفع التوصيات إلى المؤتمر (كل ضمن اختصاصه) واتخاذ القرارات.

ج- **الأمانة العامة:** وهي مسئولة عن تنفيذ أنشطة المنظمة وتعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين،تتكون من الأمين العام، ورؤساء الإدارات، وبقية الموظفين المعارة خدماتهم من الدول الأعضاء، وتضم الأمانة العامة للمنظمة خمسة أقسام رئيسة، وتباشر أعمالها ونشاطها ضمن حدود المواد الخاصة بها في دستور المنظمة وعلى ضوء تعليمات مجلس المحافظين.

2.1.أهداف منظمة الأوبك :

تهدف لمنظمة إلى تحقيق النقاط التالية: (سيد و الخولي، 1992، الصفحات 330-331)

- تنسيق، توحيد وتطوير السياسات النفطية للدول الأعضاء، وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين؛
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط؛
- تحقيق عائد عادل في استثمارات الصناعة النفطية؛
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام، الاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

3.1.خصائص منظمة الأوبك:

تتجلى خصائص الأوبك في جملة من النقاط التالية : (Mihailovitch & Pluchart, 1980, pp. 20-22)

- أنها منظمة على صعيد الحكومات لدول شديدة الاعتماد على صادرات النفط في تمويل التنمية؛
- قصر حق العضوية عمليا على الدول النامية؛
- أنها ظهرت ككيان سياسي بحيث تتخذ القرارات على مستوى الوزراء والدبلوماسيين وتتطلب إجماعا مع وجوب موافقة جميع الدول؛

- تعتبر الأمور السياسية رسميا خارج نطاق المنظمة؛
- تباين الدول الأعضاء في البيئة الاقتصادية ومستوى النمو وحجم السكان والقدرات التمويلية الاستيعابية للاستثمار ومدى ارتباطها بالسياسات الدولية.

أما مميزات النفط في منظمة الأوبك: تمتلك الأوبك إمكانيات نفطية هائلة من حيث الاحتياطات والإنتاج، هذه الكميات يمكن أن تجعلها تكتل اقتصادي نفطي كبير يتحكم بالسوق النفطية العالمية مما سمح لها بتحقيق انجازات واضحة في سوق النفط، ومن أهم مميزات نفط دول منظمة الأوبك نذكر (Abdul-Hamid, 2016)، (عاقلي ا.، 2016، صفحة 58):

- يمثل مستوى الإنتاج نحو ثلث الإمدادات النفطية العالمية، فهناك أربعة من أصل اكبر المنتجين العشرة للنفط في العالم وهم السعودية، الكويت، العراق والإمارات، بالإضافة إلي الجزائر، ليبيا وقطر، حيث يشكل هؤلاء المنتجون السبع من أصل الدول الأعضاء ال14في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك؛
- انخفاض تكاليف الإنتاج للنفط العربي التي تعتبر الأرخص مقارنة مع تكاليف إنتاجه في المناطق الأخرى من العالم، إذ يتصف النفط في العراق والسعودية بأنها لأرخص بين كل أنواع النفط في العالم، حيث تصل كلفة الأنفاق الرأسمالي للبرميل المنتج أقل من 3 دولار مقابل 15 دولار كلفة إنتاج البرميل في الولايات المتحدة؛
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمناطق إنتاج النفط في العراق والسعودية، حيث يشكلان مركزا متكاملا لإنتاج وتصدير النفط إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية، إذ أن قرب مناطق الإنتاج النفطي من مواقع الاستهلاك يترتب عليه نفقات نقل أقل وخاصة السوق الأسيوية والأوربية؛
- يعتبر النفط العربي من أجود أنواع النفط في العالم وذلك لانخفاض نسبة الكبريت وخلوه من الشوائب، حيث تعتبر نسبة مادة الكبريت التي تعد من أسوأ الشوائب في النفط الخام المحدد لسعره في الأسواق العالمية، في حين تعتمد الدول الصناعية الكبرى على النفط العربي كمصدر مهم للطاقة وكمادة خام للصناعة البترو كيمياوية.

والشكل المولي يوضح الإمكانيات النفطية لمنظمة الأوبك من حيث الاحتياطات:

الشكل 01: " الاحتياطي النفطي لدول الأوبك في نهاية سنة 2015 (مليار برميل)"

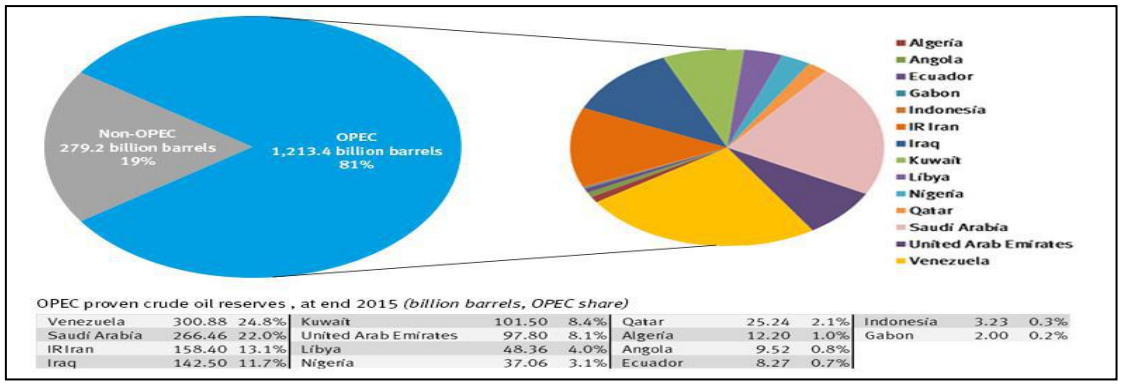

OPEC proven crude oil reserves , at end 2015 *(billion barrels, OPEC share)*

Venezuela	300.88	24.8%	Kuwait	101.50	8.4%	Qatar	25.24	2.1%	Indonesia	3.23	0.3%
Saudi Arabia	266.46	22.0%	United Arab Emirates	97.80	8.1%	Algeria	12.20	1.0%	Gabon	2.00	0.2%
IR Iran	158.40	13.1%	Libya	48.36	4.0%	Angola	9.52	0.8%			
Iraq	142.50	11.7%	Nigeria	37.06	3.1%	Ecuador	8.27	0.7%			

المصدر: (Abdul-Hamid, 2016)، (عاقلي ا.، 2016، صفحة 58).

نلاحظ من الشكل أعلاه: انه وفق التقديرات النشرة الإحصائية لمنظمة الأوبك،فإن أكثر من 80 ٪ من احتياطيات النفط الخام المؤكدة في العالم تقع في الدول الأعضاء في منظمة أوبك، أما الجزء الأكبر من احتياطيات أوبك النفطية في الشرق الأوسط، والتي تصل إلى 65 ٪ من إجمالي أوبك، وقد أضافت الدول الأعضاء في منظمة أوبك إضافات كبيرة على احتياطاتها النفطية في السنوات الأخيرة، من خلال تبني أفضل الممارسات في هذه الصناعة، وتحقيق الاستكشافات المكثفة للنفط، ونتيجة لذلك يبلغ احتياطي النفط في أوبك حاليا 1223.43 مليار برميل.

2. السياسات الإستراتيجية التي اتخذتها الأوبك منذ إنشائها إلي غاية سنة 2018:

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها، حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناءا عليه جاءت منظمة الأوبك كرد فعل على هذه التخفيضات للأسعار، التي قامت به الشركات الاحتكارية دون استشارة الدول المنتجة للنفط، وكان لها اثر واضح في تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أنها تضم مجموعة مهمة جدا من الدول ذات الاقتصاد النفطي مما سمح لها بالتدخل وفرض أرائها في الساحة النفطية من خلال فرض أساليب وأسقف للتسعير، وبالتالي أصبح لمنظمة الأوبك موقع مهم في ساحة سوق النفط العالمي، نستعرضه في النقاط التالية: (التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا، 2008)، (بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر(رسالة ماجستير)، 2009، الصفحات 60-63)

1.1.النفط كسلاح سياسي:

بدأت أوبك في الظهور بقوة في أكتوبر/تشرين الأول سنة 1973،عندما اتفقت السعودية وإيران واتبعهما في ذلك باقي الدول على استخدام النفط كسلاح في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول بين العرب وإسرائيل، وتمثل استخدام سلاح النفط يومها في تخفيض إنتاج النفط وصادراته، وقطع إمدادات النفط عن الدول التي وقفت مع إسرائيل وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، وبذلك استطاعت الأوبك من تلك الفترة أن تفرض دورها في تحريك أسعار النفط، وبالتالي فرض سيادتها النفطية في السوق العالمية للنفط، وذلك بعد كسر حاجز الاحتكار من الشركات العالمية الكبرى الذي كان سائدا قبل منظمة الأوبك، والتي سيطرت على الصناعة النفطية حتى فترة الستينيات واستنزفت ثروات الدول النامية التي معظم دولها هي أعضاء حاليا في المنظمة.

2.1. محاولة توحيد الأسعار:

بسبب انخفاض سعر النفط بدءا من جانفي 1974 ، وبسبب الفجوة الكبيرة بين السعر المعلن وعوائد الدول، وبهدف سد الفجوة بين الأسعار المحققة وبين التكلفة التي تتحملها الشركات، اتخذت منظمة الأوبك قرارا بجعل معدل عائدات الدول بالنسبة للنفط تتراوح بين 10و12 دولار للبرميل، على أن يطبق في كل الدول المنتجة مع الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بكل عضو في ما يخص تكلفة الإنتاج، أما هدف المنظمة من هذا القرار فهو

توحيد سعر النفط وإلغاء كل من السعر المعلن، الريع وتحديد هامشا لشركات بمقدار 22 سنتا للبرميل،كما قررت الأوبك دراسة نظام موحد لتحديد القيم النسبية لبقية أنواع النفط المنتجة في المنظمة، فمن الصعب تحديد فروق النوعية وفروق الموقع الجغرافي بسبب الطبيعة المعقدة والديناميكية للسوق النفطية العالمية، ومع استمرار سعر النفط في الانخفاض خلال سنتي 1975 و 1976 ، قررت منظمة الأوبك في ديسمبر 1976 زيادة هذا السعر من 11.01إلى 12.09 دولار للبرميل بدءا من أول جانفي 1977، لكن الخلاف الذي نشأ حول هذا التغيير أدى إلى تقرير المنظمة باستثناء السعودية والإمارات بزيادة قدرها 05% حتى نهاية جوان 1977 وزيادة أخرى مماثلة بدءا من جويلية لنفس السنة، وفي جوان 1977 تراجع الأعضاء عن الزيادة الثانية.

3.1. محاولة تجميد الأسعار:

حاولت منظمة الأوبك تجميد أسعار النفط في منتصف سنة 1977 حتى آخر سنة 1978 رغبة منها في إظهار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة، إلا أن مجموعة من العوامل أثارت قلقها أهمها: المعدل المرتفع للتضخم وانخفاض سعر صرف الدولار، لذلك تقرر في مؤتمر أبوظبي في ديسمبر 1978 زيادة سعر النفط بصورة تدريجية تصل إلى % 14.5مع نهاية سنة 1979، واشترطت دول الأوبك أن تعمل الدول الصناعية على تثبيت أسعار المنتجات الصناعية كما تعمل على تثبيت سعر الدولار، إلا أنه لم يمر على قرارها سوى 24 ساعة حتى انخفض سعر الدولار في معظم الأسواق العالمية بنسبة 2 %.

4.1. وضع حد أعلى للأسعار:

رغم استحداث منظمة الأوبك سنة 1978 لما سمي "لجنة الإستراتيجية طويلة المدى" فإنها لم تستطع حتى منتصف سنة 1979 التوصل إلى سياسة موحدة بخصوص الأسعار، ونظرا لشعور غالبية الدول الأعضاء باستثناء السعودية بأن الضغط التضخمي وانخفاض مستوى الإنتاج في إيران بعد الثورة يبرر زيادة الأسعار زيادة ملموسة، من هنا قررت الأوبك تعديل السعر إلى 18 دولار للبرميل، وإضافة علاوة السوق المقدرة بدولارين بخلاف الفرق المعتاد الذي يبرره مزايا بترول كل دولة متى استوجبت ظروف السوق ذلك، على أن لا يتجاوز سعر البرميل في جميع الحالات 23.5 دولار، وقد ساد الاعتقاد في أوساط الأوبك أن وضع الحد الأعلى يتيح للدول بعض المرونة في عملية التسعير طالما أن الأسعار لن تتخطاه.

5.1. محاولة تحقيق الاستقرار في سوق النفط:

أكد أعضاء الأوبك نيتهم في عدم زيادة الإنتاج تعويضا عن انخفاض الصادرات الإيرانية وذلك في مؤتمرهم غير العادي في ماي 1980، إلا أن السعودية قد رفعت إنتاجها إلى 9.9 مليون برميل يوميا سنة 1980 مقابل 9.5 مليون برميل يوميا سنة 1979 و 8.3 مليون برميل يوميا في سنة 1978،من ناحية أخرى عادت المنظمة في مؤتمرها المنعقد في جوان من نفس السنة تحقيق الاستقرار في سوق النفط الدولي بواسطة تحديد مستوى سعر النفط الخام عند حد أعلى سقف يبلغ 32 دولار للبرميل، على أن لا تزيد فوارق النوعية والموقع الجغرافي على 5

دولارات للبرميل وأن تكون هذه الأسعار سارية المفعول بدءا من أول جويلية 1980، كما تقرر في سبتمبر من نفس السنة في مؤتمر غير عادي للأوبك تثبيت سعر النفط الخام عند 30 دولار للبرميل، وتجميد الأسعار الرسمية لأنواع النفط الأخرى عند ذات المستوى، لكن السعودية أثرت مرة أخرى إبقاء سعر بترولها عند 28 دولار للبرميل وعدم رفعه إلى المستوى المحدد من طرف الأوبك، لذلك استمر الفرق بين السعر السعودي والسعر المحدد يتسع برغم أن كلاهما قد ارتفع بعد ذلك إلى 32 دولار للبرميل والثاني إلى 36 دولار للبرميل في نهاية سنة 1980.

6.1. سياسة تحديد سقف الإنتاج:

في أوائل الثمانينيات كان دور الأوبك يقتصر على مجرد العمل على الحفاظ على أسعار النفط في السوق العالمية، ومنذ سنة 1983 بدأت تتبع سياسة جديدة تقوم على تحديد سقف إنتاجي معين لا يجوز للدول الأعضاء تجاوزه، مع توزيع الحصص الإنتاجية وفقا لهذا السقف على الدول الأعضاء وحسب الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل منها،حيث وصلت إلى 9 دولارات للبرميل بعد أن كان 13.2 دولار للبرميل في سنة 1980 ،فيحين بلغ إنتاج دول الأوبك ما يقارب من 19 مليون برميل يوميا خلال جانفي 1986،أي وجود إفراط في عرض النفط وقلة الطلب عليهم ما نتج عنه تدهور في أسعار النفط وولادة الأزمة العكسية للنفط سنة 1986، ومن ثم تحول سوق النفط من جديد من سوق البائعين إلى سوق المشترين يتحكم الدول الصناعية والشركات العالمية في السوق.

وفي التسعينيات تذبذب سعر البرميل بين الارتفاع والانخفاض، حيث شهدت هذه الفترة حرب الخليج الأولى (العراق/ الكويت)، حيث ظهرت مخاوف الغرب على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، فارتفعت الأسعار حتى تخطت حاجز 22 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية 1990 ظهرت حرب الخليج الثانية(العراق/ الكويت)،وخوفا من تكرر سيناريو الحرب الخليجية الأولى ارتفع سعر بيع البرميل ليبلغ 21 ثم 22.3 دولار،لينخفض ثانية إلى 18 دولار للبرميل سنة1991 باندلاع الحرب،كما بقيت الأسعار بين 15 و 16.8 دولار للبرميل خلال هذه الفترة (1991- 1995) ، وقد انهار إلى 12,28 دولار في سنة1998 بسبب الخلل الوارد بين العرض والطلب،نتيجة تحكم الدول المستهلكة في الطلب وتدهور سياسة دول الأوبك مما ألحق أضرار معتبرة على اقتصاديات دول الأوبك بانخفاض عوائدها النفطية (الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004 ، 2005) (سيد و الخولي، 1992، الصفحات 330-331).

7.1. آلية ضبط الأسعار(زيادة / خفض الإنتاج):

في سنة 2000 وضعت أوبك آلية لضبط الأسعار، فارتفع سعر النفط في السنوات التي تلتها حتى اقترب من حاجز الـ100 دولار سنة 2010، حيث قامت منظمة أوبك مع مطلع سنة 2000 بإقرار أربع زيادات في إمدادات النفط والتي كان لها أثر فعال في التخفيض من حمى المضاربات التي سيطرت عليها السوق النفطية في سنة 2000، وهذا الوضع شجع الشركات على التخلص من المخزون لديها تفاديا للخسائر المترتبة على هبوط الأسعار في المستقبل (الأوبك ا.، 2000، صفحة 18)

أما فيما يخص سنة 2001 فقد واجهت الدول الأعضاء في منظمة أوبك تحديات كثيرة من أهمها: انخفاض الطلب العالمي جراء حالة الركود التي عمت الاقتصاد العالمي، وانخفاض أسعار النفط مقارنة بمستواه في سنة 2000، وبعد التنسيق بينها وبين الدول المنتجة من خارجها لضمان استقرار السوق النفطية، قامت دول منظمة أوبك مع مطلع سنة 2001 بتقليص حصص إنتاجها بنسبة 5.6 % أي ب 1.5 مليون برميل يوميا لتصل مستويات الإنتاج إلى 25.2 مليون برميل يوميا، ثم عادت مرة أخرى وخفضت حصصها الإنتاجية بنسبة % 3.96، أي بمليون برميل يوميا لتبلغ الحصص الجديدة المتفق عليها 24.2 مليون برميل يوميا، وفي إطار متابعتها المستمرة لوضع السوق النفطية العالمية عاودت دول أوبك الكرة مرة أخرى خلال الربع الثالث من السنة وللمرة الثالثة على التوالي بخفض الإنتاج بمليون برميل يوميا أي بنسبة 4.13 % في نهاية السنة لتستقر مستويات الإنتاج عند 23.2 برميل يوميا (الأوبك ا.، 2002، صفحة 09)

بينما ارتفعت إمدادات بلدان أوبك من النفط وسوائل الغاز في سنتي 2004 و 2005 ب 34.1 مليون برميل يوميا، لكنها عادت وقلصت إمداداتها من النفط خلال السنتين 2007/2006 ووصلت إلي 35.3 مليون برميل يوميا بسبب حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية، واستمرت في تخفيض الإمدادات خلال سنة 2008 من 31.2 مليون برميل يوميا إلي 30.2 برميل يوميا، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى بداية سريان مفعول قرارا لخفض في الحصص الإنتاجية لبلدان أوبك الذي اقر في أكتوبر 2008 بمقدار 500 ألف برميل يوميا، ليصل إجمالي التخفيضات المقررة حتى بداية سنة 2009 إلى 4.2 مليون برميل يوميا، ويعد ذلك اكبر خفض للحصص الإنتاجية خلال سنة واحدة، وهذه الإجراءات التي اتخذتها منظمة الأوبك كانت كفيلة بإحداث وفرة المعروض في سوق النفط العالمي (الأوبك ا.، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، 2004)، (الأوبك ا.، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، 2007).

وفي سنة 2011 ارتفعت إمدادات بلدان أوبك من النفط وسوائل الغاز بحدود 35 مليون برمل يوميا، وبذلك فقد تمكنت المنظمة بزيادة إمداداتها إلى حوالي 67 %من إجمالي الزيادات في إمدادات النفط العالمية والتي نتج عنها توسيع حصة المنظمة في السوق العالمية إلى 40% خلال نفس السنة بعد أن كانت 38.5 % خلال سنة 2010، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي وانعكاساته الايجابية على الطلب العالمي على النفط. (الأوبك ا.، الأفاق المستقبلة للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، 2011، صفحة 42).

8.1. سياسة تخفيض الإنتاج من النفط:

إن أسعار النفط عاودت انتعاشها مع عودة الاقتصاد العالمي بحلول سنة 2010، لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال سنة 2011 إلى أن بلغ معدل سعر سلة خامات الأوبك السنوي ذروته سنة 2012 ليصل إلى 109.5دولار للبرميل، ونجد في النصف الثاني من سنة 2014 بدأت الأسعار في الانخفاض المفاجئ لتصل إلى 96.29 دولار للبرميل، وتزايدت حدتها بعد قرار أوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، ليبلغ معدل سعر سلة خامات الأوبك في النصف الأول من سنة 2015

حوالي 50 دولار للبرميل مسجلا بذلك أدنى مستوياته منذ أكثر من خمس سنوات وهو 44.4 دولار خلال شهر جانفي 2015 ،غير أن هذا تحسن نوعا ما في أواخر سنة 2015، لكن سرعان ما عاد إلى التراجع إلى أن وصل إلى حد أدنى بلغ حوالي 63 دولار للبرميل في الفصل الأول من سنة2016 (organization, 2016).

9.1. تواصل التزامها باتفاقية خفض الإنتاج:

إن القرار الذي اتخذ في 30 نوفمبر 2016 خلال اجتماع أوبك في فيينا ، والذي شارك فيه 24 وفدا من دول أعضاء منظمة الأوبك والدول غير الأعضاء في المنظمة بما في ذلك روسيا، والذي ينص على تمديد سيران مفعول اتفاق الحد من إنتاج النفط بمقدار 1.8 مليون برميل باليوم حتى شهر ديسمبر 2018، سيكون له تأثير بلا شك على استقرار سوق النفط العالمية، وفي الوقت نفسه سوف يحقق الفوائد المالية والاقتصادية للدول، لأنه سوف يزيد من حجم ميزانيتها على حساب الموارد المالية الإضافية من صادرات الطاقة،كما وعدت دول منظمة أوبك والمشاركين في الاتفاق من البلدان خارج المنظمة، الالتزام الكامل لاتفاقيات التي تم التوصل إليها وفقاً للتغييرات المتفق عليها والتي طرأت على حجم الإنتاج (الاستثمار، 2018، صفحة 02).

3. دور منظمة الأوبك في مواجهة الأزمة النفطية لسنة 2014:

إن تقلبات سعر النفط، سواء أكانت في اتجاه تصاعدي أو انحداري حادين، لها عواقب سلبية عالميا تمس النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والإستراتيجية للمستهلكين والمنتجين للنفط معا، مما يحتم إيجاد آلية حوار بناءة بين المستهلكين والمنتجين للنفط يحقق اعتدالا لأسعار وتأمين للإمدادات النفطية لفائدة التنمية الاقتصادية لكافة الأطراف وتؤدي إلى ازدهار الاقتصاد العالمي ورفاهية الإنسانية، كما أن معرفة آثار النفط على الاقتصاد العالمي تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته.

حيث عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعاره خاصة في النصف الثاني من سنة 2014، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، ويرجع سبب الأزمة إلى تخمة المعروض من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، والى توازنات إقليمية وجيو سياسية، ومع استمرار انهيار أسعار النفط بنسبة تفوق 50 بالمائة، شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز اقتصاديات هذه الدول، ومن التداعيات الوخيمة لانهياره المستمر في أسواق النفط العالمية (OPEC, 2010).

وفي خطوة هي الأولى لها، قررت الدول الأعضاء بالأوبك في اجتماعها في نوفمبر 2016 بالعاصمة النمساوية فيينا، تخفيض إنتاجها من النفط الذي بلغ إجماله أكثر من 33.6 مليون برميل يوميا في أكتوبر، بواقع مليون ومؤتي ألف برميل يوميا، توزع حصصها على الدول ال 13 الأعضاء في المنظمة، بعد تجميد إندونيسيا عضويتها عقب اتخاذ القرار، وهذا القرار جاء كنتيجة للدور الأساسي الذي لعبته الجزائر في تجسيد التوافق ما سمح بتقليص الإنتاج، حيث استعادت منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك دورها كضابط لسوق النفط بقيادتها لمسعى يهدف لوضع حد لتراجع أسعار النفط الخام (Shale & Zervos, 2016).

فبعد سنتين من الجهود الجبارة من المشاورات للتوصل لاتفاق بين دول أوبك وبلدان من خارج المنظمة، استطاعت الجزائر إنجاح مبادرتها في تسوية الخلافات داخل أوبك خصوصا بين السعودية وإيران شهر سبتمبر 2016 خلال القمة الاستثنائية للمنظمة، والتي تمخض عنها اتفاق تاريخي لخفض الإنتاج إلى مستوى يتراوح بين 32ر5 و 33 مليون برميل يوميا، حيث يسمح هذا الخفض بامتصاص الفائض من الإنتاج الذي يعود لارتفاع الإنتاج الأمريكي، نتيجة استغلال النفط الصخري وكذا تباطؤ نمو الاقتصاد في أوروبا والصين (السياسات، 2017)، (الجزائرية، 2017).

وتفاعل منذ ذلك سوق النفط بصفة إيجابية لأن الأسعار بلغت مستويات عالية مقارنة بأدنى مستوياتها منذ سنة ونصف، وبذلك فقد استعادت أوبك بفضل اتفاق الجزائر دورها كضابط لسوق النفط بعد أن فقدته منذ عدة سنوات، كما تعزز اتفاق خفض الإنتاج بانضمام 11 بلدا من خارج أوبك منها روسيا،حيث التزمت هذه الدول بخفض إنتاجها بداية من جانفي 2017 ب 558.000 برميل يوميا ما قفز بالكميات التي تم سحبها من السوق إلى 1.8 مليون برميل يوميا، وهذا من شأنه تسريع إعادة التوازن لسوق النفط العالمي، ومع دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ شهدت أسواق النفط تحسنا في الأسعار مع إعادة توازن السوق في النصف الأول من سنة 2017.

كما استضافت الجزائر في 23 سبتمبر 2018 الاجتماع العاشر للجنة الوزارية لمنظمة الأوبك التي تضم أعضاء من المنظمة ومنتجين مستقلين خارجها، حيث أتي هذا اللقاء في ظل متغيرات عميقة اجتازتها السوق النفطية ما دفع إلى تعديل مسار عمل المنتجين من خفض الإنتاج إلى زيادته منذ سنة 2016، بهدف تبديد المخاوف على المعروض النفطي في ضوء تراجع واسع في إنتاج عدد من الدول الرئيسية، هذا من جهة ومن جهة أخري يعد هذا الاجتماع هو لقاء تكريمي، فيه اعتراف بفضل الجزائر للتوصل إلى تخفيض إنتاج النفط في الاجتماع الماضي (بوزيان، 2016).

كما يوجد مسعى ايجابي من طرف جميع الدول المشاركة في الاجتماع، وهو تسطير رؤية إستراتيجية توافقية بعيدة المدى بين مختلف أعضاء الأوبك وخارجه، بالإضافة على العمل على ضم أعضاء جدد من منتجي النفط.

4. توقعات منظمة الأوبك المستقبلية في سوق النفط العالمي:

لا شك في أن التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد محفوفة بالصعوبات، جراء عوامل عدة معقدة تؤثر على التقديرات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وبالطلب العالمي على الطاقة، وتستند التقديرات المستقبلية على التطور المفترض للطلب، العرض والأسعار، وتشير التوقعات المتاحة لهذه المبادئ الأساسية على المدى البعيد إلى زيادة في الطلب على الطاقة مع حلول سنة 2030 بنسبة 50 % لتبلغ 126 مليون برميل يوميا، وتحديد تلبية احتياجات وسائل النقل، بينما تظهر تقديرات وكالة الطاقة الدولية، زيادة في الطلب على النفط بنحو 36 % فقط لتصل 30 مليون برميل يوميا في سنة 2030 إلى نحو 116مليون برميل في اليوم. (سمبا، 2008).

كما يحرص مراقبو الطاقة ومنهم وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك على عدم التنبؤ بالأسعار، بل بتوفير افتراضات طويلة الأمد حول مستويات الأسعار الضرورية لتوليد الاستثمارات الكافية المتعلقة بالعرض، بهدف تلبية معدلات الطلب المفترضة، حيث وضعت منظمة الأوبك مجموعة من الافتراضات المستقبلية

لمواجهة الطلب المستقبلي على النفط، والتي تتمثل في: (الأوبك ا.، الأفاق المستقبلة للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، 2011، صفحة 05).

- يتوقع أن يتم تلبية جل الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط من إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أوبك، حيث يتوقع أن تتزايد إجمالي إمدادات أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة 2010 إلى 2030 بحوالي 21.7 مليون برميل يوميا،لتصل إلى حوالي 59.5 مليون برميل يوميا خلال سنة 2030 ؛
- يتوقع أن تلعب الدول الأعضاء في منظمة أوبك دورا بارزا في تلبية الجزء الأكبر من الزيادة في الطلب العالمي على النفط في المستقبل، وبشكل خاص الأقطار الأعضاء في منظمة أوبك، حيث يتوقع أن تبلغ نسبة مساهمة إنتاج هذه المجموعة من إجمالي إنتاج دول المنظمة من النفط إلى حوالي 75.4% خلال سنة 2030 ،كما يتوقع أن تبلغ نسبة مساهمة إنتاج هذه المجموعة من إجمالي الإنتاج العالمي إلى حوالي 35.6 % خلال سنة 2030؛
- تواجه الدول الأعضاء تحديات كبيرة لتوسيع طاقاتها الإنتاجية والتصديرية لمواجهة الطلب المستقبلي على النفط، ليس فقط بسبب العوامل الجيو سياسية الداخلية والخارجية وعوامل عدم اليقين التي تحيط بالطلب على نفطها، بل لأسباب أخرى منها الاستثمارات الضخمة المطلوبة في توسعة قطاع الطاقات الإنتاجية وصعوبة تقديرها؛
- من المتوقع أن ترتفع المتطلبات الرأسمالية لمشاريع الطاقة بالدول العربية بشكل عام إلى حوالي 530 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2011- 2015)، وتبلغ قيمة المشاريع قيد التنفيذ حاليا حوالي 81 % يستحوذ النفط على نسبة 42 % منها.

وعليه، فإن حجم الاحتياطات الضخمة وكمية الإنتاج الكبيرة في منظمة الأوبك قد أكسبها أهمية بالغة في سوق النفط العالمي، كما أن نسبة الإمدادات المرتفعة لمنظمة الأوبك جعلها المصدر الأساسي الذي يعول عليه لسد النقص في احتياجات بقية دول العالم المستهلكة للبترول، لذلك فإن جل التوقعات تثبت أن الأوبك تمتلك فائض نفطي يكفي لسد الطلب على النفط حتى سنة 2030.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل02: "أفاق إنتاج النفط العالمي لمنظمة الأوبك للفترة (1990–2030)"

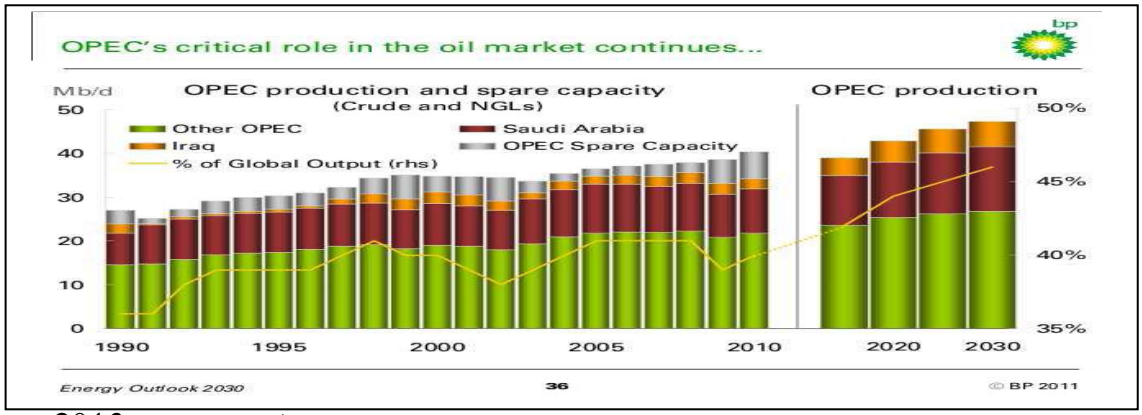

المصدر: (مخلفي، 2013).

نلاحظ من الشكل أعلاه: تزايد مستمر في إنتاج منظمة الأوبك نتيجة زيادة قدرتها الإنتاجية، حيث قدرت قيمة إنتاج النفط الخام لمنظمة الأوبك ككل ب 25 مليون برميل يومي في سنة 1990، أين سجل إنتاج المملكة العربية السعودية حوالي 12 مليون برميل يومي، وحصة العراق ب 10 مليون برميل يومي، أما باقي دول منظمة الأوبك (الجزائر، إيران، ليبيا، الإمارات، اندونيسيا، انغولا والإكوادور)، قدرت بحوالي 3 مليون برميل يومي لنفس السنة 1990.

كما تتوقع الشركة البريطانية العالمية (BP) تزايد في إنتاج منظمة الأوبك من النفط الخام بقيمة 50 مليون برميل يومي في أفق سنة 2030 ، ويعود توقع الزيادة إلى ارتفاع الطلب المحلي للدول المالكة للنفط وكذا الطلب العالمي للدول الصناعية، إلا أن هذه الزيادة في الإنتاج تمثل استخراج واستغلال الدول المالكة للنفط لاحتياطها المؤكد.

ومستقبلا فان إمدادات الدول الأعضاء في الأوبك سوف تزداد في سوق النفط العالمية على المدى البعيد، بسبب اتساع الفجوة بين الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط والإنتاج من خارج الدول الأعضاء في أوبك، حيث سترتفع الفجوة من مليون برميل في اليوم خلال الفترة (2013- 2015)إلى 3 مليون برميل في اليوم خلال الفترة (2025- 2030)، وعليه فان الانخفاض المحتمل في إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك سوف يدفع الأعضاء المنتجة بزيادة أنتاجها من أجل مقابلة زيادة الطلب على النفط في المستقبل، ويرجع ذلك إلى امتلاك الدول الأعضاء في الأوبك احتياطي نفطي ضخم يتميز بانخفاض تكاليف إنتاجه، وتمتلك الدول الأعضاء بمنظمة أوبك 58 % من إجمالي الاحتياطيات النفطية، والجدول الموالي يبين ذلك (المشهداني ب.، 2016، الصفحات 106-109).

جدول 02:"الإمدادات المستقبلية المتوقعة من النفط الخام للفترة (2013– 2030) " مليون برميل يوميا

السنوات	خارج أوبك	أوبك	العالم	نسبة أوبك إلى العالم
2013	46.1	40.7	86.8	%47
2014	46.2	41.7	87.9	%47
2015	46.3	42.6	88.9	%48
2016	46.4	47.5	93.9	%51
2025	45	53.4	98.4	%54
2030	43.3	59.5	103	%58

المصدر: (المشهداني ب.، 2016، الصفحات 106-109).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ: بان السيناريو الأساسي الخاص بمنظمة الأوبك هو ارتفاع الطلب على الإمدادات النفطية من 40.7 مليون برميل يوميا سنة 2013 إلي 59.5 مليون برميل يوميا في سنة 2030، ويتم تصنيف الإمدادات النفطية إلي إمدادات بلدان الأوبك وإمدادات خارج الأوبك، لان بلدان خارج الأوبك تتبع سياسة

الإنتاج والتسويق بكامل طاقتها الممكنة وبصورة منفردة، أما بلدان الأوبك تقوم بمراقبة السوق من اجل الموازنة بين العرض والطلب وتلبية الزيادة في الطلب العالمي على النفط عن إمدادات خارج الأوبك.

خاتمة:

من خلال ما سبق، تستخلص أن منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، هدفها تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية لهذه الدول، بالصورة التي تكفل المحافظة على مصالحها، فقد أدى تزايد الوعي النفطي لدى الدول المنتجة إلى تزايد الحاجة إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع شركات النفط العالمية لتحسين شروط التعامل في النفط، ولتأكيد حق الدول المنتجة في جني ثرواتها النفطية، ولوضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى، والتي كانت تقوم بتحديد القواعد التسعيرية بنفسها وأهملت مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط واقتصرت على رعاية مصالح الشركات النفطية ومصالح الدول الغربية، ولهذا لم تكن هناك أي أسعار معلنة للنفط في الدول المنتجة للنفط.

وقد كان دور منظمة الأوبك بارزا وكبير عن طريق التدخل بشكل مباشر بفرض سياساتها على الدول الأعضاء، ومحاولة إقناع الدول المنتجة خارج المنظمة، لإتباع نفس السياسات من اجل إعادة الاستقرار والتوازن لأسعار النفط في الأسواق العالمية في ظل كل الأزمات التي مرت بها.

من خلال هذا البحث، سنعرض مختلف النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها كما يلي:

- تؤثر الأوبك فعليا في أسعار النفط العالمية من خلال آلياتها التسعيرية؛
- إن دول أعضاء منظمة الأوبك تقوم ببناء توجهاتها وتوقعاتها المستقبلية بناءا علي سعر النفط، لما يمثله هذا القطاع في هيكلها الاقتصادي؛
- ساهمت الأوبك فعليا في إعادة الاستقرار لسوق النفط العالمي خاصة في الأزمة الراهنة؛
- كما استطاعت منظمة أوبك وهي كبرى المنظمات التي تجمع أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، على قدرتها التامة لتصحيح مسار السوق النفطي وضبط معدلات الإنتاج مع سنة 2018؛
- إن حجم الاحتياطات الضخمة وكمية الإنتاج الكبيرة في منظمة الأوبك قد أكسبها أهمية بالغة في سوق النفط العالمي، كما أن نسبة الإمدادات المرتفعة لمنظمة الأوبك جعلها المصدر الأساسي الذي عول عليه لسد النقص في احتياجات بقية دول العالم المستهلكة للبترول، لذا فإن جل التوقعات تثبت أن الأوبك تمتلك فائض نفطي يكفي لسد الطلب على النفط حتى سنوات عديدة قادمة؛
- يجب على منظمة الأوبك البحث دائما على قواعد جديدة في تسعير النفط، تماشيا مع الوقت الحاضر ولتفادي أي تقلبات في سوق النفط العالمي خلال المستقبل؛
- على منظمة الأوبك السير في المسار الاقتصادي الدولي الجديد وكذا الرهانات الحقيقية لمنظمة الدول المصدرة للنفط في الوقت الراهن، وخاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الأمة العربية من حصار وعدوان واحتلال؛

- على دول أعضاء منظمة الأوبك أن توسع نشاطاتها إلى أنشطة اقتصادية مختلفة، وتقلل اعتمادها على النفط الذي يعتبر سلعة غير مستقرة من حيث الأسعار ومن حيث الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادها وسهولة تعرضها لهزات اقتصادية عالمية وهذا الأمر يصعب التحكم فيه.

قائمة المراجع:

- الامين العام لمنظمة الأوبك. (2000). التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة. الكويت: منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك).
- الأمين العام لمنظمة الأوبك. (2002). التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة. الكويت: منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك).
- الامين العام لمنظمة الأوبك. (2004). التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة. الكويت : منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك).
- الامين العام لمنظمة الأوبك. (2007). التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة. الكويت : منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك).
- الأمين العام لمنظمة الأوبك. (2011). الأفاق المستقبلة للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته. الكويت : منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك).
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (13 11, 2017). معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج. تاريخ الاسترداد 30 08, 2018، من www.dohainstitute.org
- اماني عاقلي. (2016). دور منظمة الأوبك في استقرار أسواق النفط العالمية (مذكرة ماستر) . بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة محمد خيضر.
- أمينة مخلفي. (2013). أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (أطروحة دكتوراة). ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح .
- بن علي حسين المشهداني. (2016). دور السياسة الإنتاجية والسعرية للنفط الخام في العراق والمملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها. مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، 14(38).
- سلسلة سمبا. (06 03, 2008). التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد. تاريخ الاسترداد 16 09, 2018، من www.samba.com
- سمير التنير. (2008). التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا (الإصدار 01). لبنان: دار المنهل اللبناني.
- سيد عبد القادر أحمد. (1982). الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها. بن عكنون، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- ضياء مجيد الموسوي. (2005). ثورة أسعار النفط 2004 . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

- فتحي سيد، و أحمد الخولي. (1992). اقتصاديات النفط (الإصدار 02). جدة، السعودية : دار حافظ للنشر والتوزيع.
- قويدري قوشيح بوجمعة. (2009). انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر(رسالة ماجستير). الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة حسيبة بن بوعلي.
- كالة الأنباء الجزائرية. (04 01, 2017). جزايرس. تاريخ الاسترداد 15 07, 2018، من دور أساسي للجزائر في اتفاق إعادة توازن سوق النفط: https://www.djazairess.com/aps/438261
- مجلة جدوى الاستثمار. (19 02, 2018). أسواق النفط العالمية. تاريخ الاسترداد 15 10, 2018، من www.jadwa.com
- منظمة الأوبك. (07 05, 2010). منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). تاريخ الاسترداد 19 04, 2018، من http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm
- منظمة الأوبك. (07 07, 2016). اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). تاريخ الاسترداد 24 03, 2018، من https://www.ig.com/ar-ae/opec-meeting
- مهماه بوزيان. (18 03, 2016). اجتماع أوبك بالجزائر مهم لإعادة التوازن للسوق النفطية. تاريخ الاسترداد 02 09, 2018، من http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180916/150143.html16/09/2018
- وهيبة مشدن. (2004). أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973- 2003)(رسالة ماجستير) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- Abdul-Hamid, O. (2016). Annual Statistical Bulletin. Récupéré sur https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2016.pdf
- Mihailovitch, L., & Pluchart, J. J. (1980). L'organisation des Pays Exportateurs de Pétrole O.P.E.P. USA. USA: The Organization of the Petroleum Exporting Countries.
- OPEC, O. (2010, 08 17). Average annual OPEC crude oil price from 1960 to2016. Consulté le 08 12, 2018, sur http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/2016
- Organization, O. (2016). impacts and policy implications. USA: working paper The oil price shock of 2014 Drivers.
- Shale, I., & Zervos, S. (2016, 06 26). Every thing you need to know about the Oil Crisis. Consulté le 05 18, 2017, sur www.forbes.com